التنمية الاقتصادية ودورها في تطوير البنية التحتية (دراسة تحليلية)

د. التـــوم آدم يعقـــوب أيـــوب

أستاذ مساعد – قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة سنار

مستخلص:

نبعت أهمية هذه الدراسة في كونها تناولت مفاهيم التنمية و تطوير البنية التحتية و دراسة قضايا التنمية التي تحتاج إلي عناية ورعاية والبحث في كيفية إفادة الدول والحكومات في إيجاد حلول للمشاكل التي تعانى منها ورسم الإطار المناسب لتنمية المجتمعات. هدفت الدراسة الي تحقيق التنمية الشاملة بتوفير البنية التحتية ومن ثم وضع الأساليب الحديثة لتقويم المشروعات التي تقوم عليها التنمية ، بإعتبارها وسائل تطبيق إستراتيجيات التنمية بما يتفق مع ظروف الاقتصاد وموارده المتاحة ، وتعتبر التنمية هي غاية كل الحكومات والمجتمعات ولتحقيق ذلك لابد من توفير بنيات ترتكز عليها إذ تمثل هذه البنيات القاعدة الاساسيه التي تقوم عليها التنمية .إستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي وذلك بغرض التعرف علي مدي إمكانية لعب التنمية دوراً في إرساء السلام في ظل وجود بنية تحتية. توصلت الدراسة الي نتائج أهمها إستمرار مقابلة متطلبات إيقاف الحرب وإحلال السلام والوفاق والإنتقال من مرحلة الإغاثة إلي مرحلة الإعمار والتنمية.

كلمات مفتاحية:التنمية الاقتصادية -البنية التحتية- استراتيجيات التنمية-التنمية الشاملة - المشروعات التنموية.

Economic Development and Its Role in Developing Infrastructure:)An analytical Study(

Abstract:

Dr.Etom Adm Yagoob Ayoob

The importance of this study stemmed from the fact that it dealt with the concepts of development and infrastructure development and the study of development issues that need attention and care and research on how to benefit countries and governments in finding solutions to the problems they suffer from and drawing the appropriate framework for the development of societies. The study aimed to achieve comprehensive development by providing infrastructure and then developing modern methods to evaluate the projects on which development is based.Development is the goal of all governments and societies and to achieve this must provide structures based on them, as these structures represent the basic base on which development is based. The study reached the most important findings, the most important of which is the continuation of meeting the requirements of stopping the war, establishing peace and reconciliation, and moving from the relief stage to the reconstruction and development stage.

Keywords: Economic Development - Infrastructure –Development Strategies - Comprehensive Development - Development Projects.

الأهمية:

1. إبراز رؤي علمية تعبر عن الإهتمام بمعرفة مفهوم قضايا ومشكلات التنمية.
2. دعم وتعزيز المجهودات الرامية لإنشاء مشروعات تنموية من واقع الاهتمام بقيام بنيات تحتية.
3. إبراز الدور المتوقع والمرجو بقيام مشروعات بنية تحتية علي نطاق شامل.

الأهداف:

1. تهدف الدراسة إلي لفت الأنظار بالإهتمام بإحداث التنمية للمجتمعات والتنبيه بأن غياب البنية التحتية من الأسباب الرئيسة لعدم نمو البلدان.
2. وتهدف إلي توضيح أن تطوير البنيات التحتية ستسهم في الحد من التخلف وتزيد من فرص النمو.
3. كما تهدف الدراسة إلي بيان أنه بقيام بنيات تحتية فإنها بحاجة الي اهتمتم وتطوير.

الفروض:

1. قيام بنية اقتصادية عل أسس علمية في مناطق النزاعات تسهم بصورة كبيرة في تنمية مستدامة
2. تحقيق النمو الاقتصادي في الدول يتوقف علي قيام مشروعات تنموية تدعمها البنية التحتية.

المنهج:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل علي تنظيم المعلومات وتوضيحها

مقدمة :

تنمية المجتمع وتطويره من المهام الأساسية التي يجب أن يطلع بها أفراد المجتمع ومنظماته المختلفة وذلك لأنهم يملكون الرؤى الواضحة لواقع مجتمعهم وما هي أفضل الطرق والوسائل الفعالة التي من خلالها يتم التعامل مع إحتياجات ومشكلات المجتمع للوصول إلي الحلول المناسبة لهذه المشكلات . وهذا يتطلب المشاركة الإيجابية من كافة فئات وشرائح المجتمع في جميع مراحل التخطيط للبرامج والأنشطة التنموية المختلفة لإحداث عملية التنمية والوصول إلي تحقيق الأهداف والآمال المنشودة. وعملية التنمية تتسم بأنها عملية دائمة التغيير, ولذلك يجب الإستجابة الواعية لكافة المتغيرات المتلاحقة فى كافة مناشط وجوانب الحياة بصورة يمكن من خلالها تحقيق التطور الذي نسعى إليه.

عملية المشاركة الإيجابية من كافة أفراد المجتمع هي الركيزة الأساسية التي من خلالها يتم ضمان نجاح إستمرارية المشروعات التي تم تخطيطها وتنفيذها بواسطة أفراد المجتمع أنفسهم حيث يتولد إحساس قوي بملكيتهم لهذه المشروعات والإلتزام والتعهد الكامل بالحفاظ عليها وتطويرها. ويتطلب ذلك ضرورة نقل مهارات ممثلي المجتمع بكيفية إجراء التخطيط الجيد للمشروعات التنموية التي يتم تنفيذها داخل المجتمع وما تتضمنه من مراحل مختلفة مثل التعرف على إحتياجات ومشكلات المجتمع وتحديدها وإختيار أفضل الحلول لها وتحديد الأهداف والإستراتيجيات. وخطة العمل وتصميم خطة المتابعة والتقييم وخطة الإستراتيجية ليتم تنفيذ مشروعات تلبي إحتياجات ومتطلبات واقع المجتمع الحقيقية ويكون لها المردود والعائد الإيجابي على الأفراد والمجتمع.

«ومنذ فترة ليست ببعيدة كان ينظر للأنشطة التنموية على أنها عمليات تأتي من المستويات الأعلى (الحكومة, الممولين...الخ) إلي المستوى الأقل (المجتمع, المستفيدين...الخ) لكن ثبت أن تنفيذ الأنشطة التنموية بهذا الأسلوب قد أدى إلي فشل العديد منها، ذلك لأن تلك الأنشطة لم تكن تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع. ولا يشعر أفراد المجتمع نحوها بالملكية أو المسئولية عن نجاحها ، بالإضافة إلي أن سبل أخذ رأي المجتمع لتقييم تلك الأنشطة كانت نسبياً معدومةً وكانت تعتمد بالأساس على آراء الممولين وقادة المجتمع فقط، وأن النظرة الحديثة لتنفيذ الأنشطة التنموية نتيجة إلي الإشراك الكامل لأفراد المجتمع فى كل المراحل، بداية من تحديد الإحتياجات والتخطيط للمشروعات ومتابعتها وتقييمها»[1].

مفهوم التنمية:

أولاً : مفهوم التنمية لغةً:

من مادة (نما) ينمو نمواً بمعنى زاد ، ونمى ينمو نميا إذا أنمى, ونمى النار بمعنى أشبع وقودها وللرجل تعني سمن , وللماء طما أي وصل للنهاية. وللحديث ارتفع نم نميته بمعنى رفعته

وعزوته لذا فالنمو يعني الزيادة ينسحب كماً ونوعاً وقد ينسحب ذلك علي مادة « النمو» أو موضوعها وذلك دون تحكم من جهة غير قوانين الكون. فإذا دخلت إرادة الإنسان أصبح كما هو سالفاً نميته . وتَّميته بمعنى رفعته وتلك هي التنمية بان تزيد في موضوع التنمية كماً ونوعا بارادتك البشرية [2]. ويستخدم البعض صيغة «الإنمائية « لما فيها من حركة الإرادة ولدلالتها الأوفى على حركة فكرية تتخذ حركة النمو وقواعده أصولاً لها [3]

ثانياً : مفهوم التنمية في الإصطلاح :

هناك عدة تعريفات للتنمية, وبما أن التنمية قضية دولية تهم المجتمع الدولي كله فقد إنعقدت لها المؤتمرات تحت مظلة الامم المتحدة ورعايتها وقد سعت منظمة الأمم المتحدة إلي عدة تعريفات للتنمية في فترات مختلفة تدل على المفهوم الحقيق الديناميكي لمصطلح التنمية الذي يتغير بإستمرار، ومن هذه التعريفات :

ومن تعريفات التنمية:

« هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً المعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه[4] وهذا التعريف الأممى يشير إلي ثلاث حقائق هي :

-1 إن التنمية عملية مخططة ومرسومة وليست عفوية.

-2 يحتوي التعريف على قدر من الشمول لجوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية .

-3 إعتماد برامج التنمية على المجتمع المحلي والمشاركة الشعبية.

وتعريف آخر :

«هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[5].

هذا التعريف يعتبر أكثر تطوراً وشمولاً من الأول وقد أشار إلي أن التنمية عمليات بمعنى تعدد البرامج والمراحل والأبعاد ، وأضاف لها الجانب الثقافي الذي يمثل وقود العملية التنموية .وأشار إلي توحيد الجهود لإستغلال الإمكانات، وعدم هدرها, ويشير إلي دور الدولة أو المنظمات الدولية بأنها لها دور مساعد وأن العبء الأكبر يقع على المجتمع المحلي نفسه. ثم لمحة أخرى وهي الإشارة إلي الاندماج في كيان الأمة وذلك لأنه لا يمكن خوض معركة تنموية ناجحة الا بوحدة وطنية متماسكة وإستقرار سياسي.

تعريف أخر:

عرفت التنمية بأنها تدعيم المجهودات ذات الأهمية في المجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية وذلك بتحسين الحالة الإقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذا المجتمع المحلي متمشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العامة في الدولة[6] وهكذا يتضح تطور مفهوم التنمية حتى في مستوى المنظمة الدولية نحو الشكل الأكمل والأشمل

ولا يخفي هذه الإضافات لعناصر جديدة وأبعاد جديدة في كل مرحلة جديدة وفي كل تعريف وأهم العناصر التي احتوتها التعريفات الثلاثة هي:

أ - الجهود الشعبية التي تدعمها الجهود الرسمية.

ب - شمول التنمية لمختلف الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية.

ج - تخطيط العملية التنموية.

د - توافق عملية تنمية المجتمعات المحلية مع خطط الدولة العامة.

إن الدولة أو المنظمة لا تتحمل أعباء التنمية فحسب وإنما فقط تساعد المجتمعات المحلية على النهوض. وعليه هناك أيضاً تعريف للتنمية بأنها: «زيادة محسوسة في الإنتاج وشاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً مستخدمة الأساليب العملية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.[7]

هذا التعريف لا يظهر فيه الشمول للجوانب المعنوية وأن كل ما يفيد هو التأكيد على البعد الإقتصادي للتنمية.

ومن ناحية نجد أن تعريفات التنمية قد إنصبت على الناحية الإقتصادية ، وإعتبارها العنصر الوحيد لعملية التنمية الأمر الذي يعني تبسيطاً شديداً لعملية التنمية. وهناك أسباب لفتت الأنظار إلي قضية التنمية وجعلتها في مقام الإهتمامات العالمية الملحة وهي :

أ. وسائل الإعلام : فإن تطور وسائل الإعلام في القرن العشرين جعل العالم قرية كونية , فاستطاع الناس أن يعرفوا بعضهم ويتصلوا ببعضهم ويتعرفوا على مستوياتهم الحضارية والمعيشية الأمر الذي دفع الدول النامية إلي التحمس للتنمية .

ب. سقوط الإستعمار: إن جلاء الإستعمار عن الدول النامية وسعي أبناء تلك الدول إلي بناء ذاتها دفع بقضية التنمية وجعلها أيدلوجية لمرحلة ما بعهد الإستعمار.

ج. إهتمام منظمة الأمم المتحدة بقضية التنمية. مما حدا ببعض الدول النامية التي عبرت عن رغباتها ، وطموحاتها ، ومشاكلها وحاجاتها .

د. وكذلك إهتمام الدول الصناعية بالتنمية في البلدان النامية لأسباب إقتصادية لإنعاش إقتصادياتها (الصادرات) وذلك للمحافظة على العلاقات الإقتصادية التقليدية، وأيضاً لإسباب سياسية. وذلك من خلال سعي الدول الكبرى للتنافس علي الدول النامية وكسبها والإستفادة من مواردها.

هـ. ظهور الحركات القومية والثورية التحررية في العالم الثالث وتطلعها إلي التنمية والتحديث.

و. شعور يكاد يكون عام بأن بركات العالم و ثماره. فيجب أن يعم الجميع فالعلم يختلف عن الثروة والكنوز التي تفني بالاتفاق.

ز. شعور متزايد بأن العالم كله يعتمد بعضه على بعض.

ح. شعور عام بأن العالم له القدرة في القضاء على ثالوث النقم(الفقر, المرض, الجهل)

ط. ظهور وسائل المواصلات والنقل . فإنتقال الناس بين مختلف البلدان كان من أهم عوامل ليقظة بأهمية التنمية.

«ومن مفاهيم الأمم المتحدة ومنظمة العمل للتنمية البشرية : أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U N D P) وضع مقياساً جديداً للتنمية البشرية من خلال فريق عمل من الخبراء والمختصين كون لهذا الغرض وأصدر تقريراً بهذا الخصوص في عام 1990م ، وهو مقياس كمي لإوضاع التنمية البشرية ، حيث يرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم , ويتضمن المقياس معايير إقتصادية وأخرى مثل:

التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية والإختيارات الإقتصادية والحرية والأوضاع الصحية والتعليمية[8].

أما منظمة العمل الدولية "ILO" فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلي برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية BASIC NEEDS غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الإقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية».[2]

كما أن هناك جوانب متعددة للتنمية، [9]فنجد أنها عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الإجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية, كما تستهدف تعجيل النمو الإقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر. والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الإجتماعية من خلال نظام إجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة مادياً ومعنوياً.

كما إن الاتجاه الجديد في تعريف التنمية الإقتصادية يرتكز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الإرتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية, وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث، الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات ويمكن تحديدها في التالي :

أ. توفير قوت المعيشة : وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن ، وهي في مجملها الإحتياجات الأساسية لإستمرارية الحياة للمجتمع ، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطاً ضرورية ، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.

ب. تقدير الذات : وتعني أن يكون الشخص إنساناً مكرماً, فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية ، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلاً أساسياً في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية ، أو الأصالة أو السيادة.

ج. التحرر من العبودية : ويقصد بذلك أن يكون الشخص قادراً على الإختيار بحرية تامة, مما يعني التحرر من ربقة الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضاً هدف توسيع مدى الإختيارات الإقتصادية ، بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الإجتماعية من خلال التنمية[10].ويلاحظ أن هناك علاقة إرتباط وثيقة بين الحرية والنمو الإقتصادي , فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة ، ولكن بزيادة مدى الإختيارات الأنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضا الحريات الأساسية (الدينية والسياسية والإقتصادية) وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع. وخلاصة القول في التنمية الإقتصادية وسعيها نحو الرشد، أنها تتجه نحو المفهوم الإسلامي للتنمية الإقتصادية، وهو مفهوم يعلى من شأن النفس الإنسانية ، ويضعها موضع التكريم اللائق بها ، والذي يمكنها من أداء دورها الإستخلافي في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده، وكفى بالآية الكريمة من سورة الإسراء في بيان ذلك، فهي أوضح بيان وأكده قوله تعالي: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)[11].

المفهوم الإسلامي للتنمية :

إن الإسلام يهتم بعمق مشكلة التنمية الإقتصادية ، ولكنه يعالجها في إطار التنمية البشرية ، لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم .

ويحدد المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي :

أ. المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معاً، ويلبي حاجة الفرد والجماعة من تناسق تام وتناغم .

ب. الجهد التنموي يهتم بالإنسان ، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والإجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.

ج. عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر، والإسلام يسعى إلي إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.

د. الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية ، وهذا بالسعي إلي التنمية الإقتصادية في إطارها التطبيقي.

هـ. تقوم فكرة الإستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق. وبذلك تصبح التنمية الإقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات مادياً وروحياً وأخلاقيا ، مما يقود إلي تعظيم الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية .

ومما تقدم يمكن أن تحدد الأهداف الأساسية للتنمية الإقتصادية بناءاً على المفهوم الإسلامي، بما يصلح أساساً علمياً للتنمية في جميع دول العالم المتقدم منها والمتأخر والصناعي

والنامي معاً، وهي كزيادة إنتاج السلع النافعة وتوسيع توزيعها , بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس ويقيم حياتهم على التكريم .وتوسيع مدى الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية النبيلة مما يساهم في تقدير الذات. مع تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد والعناية الصحية ، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي ، والاهتمام بالثقافة ، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية ، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة , والتحرر من العبودية للغير أو الإعتماد عليهم ، إضافة إلي التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض. والدولة الإسلامية على وجه الخصوص في حاجة إلي سياسة تنموية قائمة على ركيزتين أساسيتين :

1 - نفي الظلم الاجتماعي. 2 - إزالة الإستبداد السياسي.

وعندما تحقق هاتان الركيزتان سينطلق العالم الإسلامي بموارده البشرية والطبيعية الغنية نحو إرساء دعائم نظام دولي جديد أساسه العدل والسلم ، وستتجه موارد العالم إلي التعليم والتوعية بدلاً عن الأمن والسلاح ، وإلي الإستثمارفي المنافع الحيوية بدلاً عن الإستهلاك البذخي والسفه . وتتوجه أيضاً إلي الصحة والعلاج عوضاً عن الترف واللهو , وعندها لا تكون ثمة مشكلة إقتصادية إسمها «الندرة» ، لأن الإستخدام الأنفع والأرشد يحكم تخصيص الموارد الإقتصادية [12].

وعند التقصي في القرآن والسنة لم يجد الباحث لفظ التنمية تحديداً ولكن نجد مشتقاتها ومرادفات كثيرة وقريبة من معانيها ، ومن هذه الالفاظ :-

1. التزكية[13]: قال تعالي: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا)[14]. وقوله تعالي(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[15]. فالتزكية لغةً وفقهاً تعني النماء والزيادة والصلاح والطهر لذا فانها تكون مرادفة للتنمية التي تعني الزيادة والكثرة كماً وكيفاً.
2. الإنبات[16] : قال تعالي:(فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ)[17]. والإنبات لغة التربية والتنشئة والعلو والإرتفاع والتكبير والبروز وهو بذلك مرادف للتنمية.
3. الزيادة : قال تعالي:(أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آَلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)[18] فالزيادة لغة هي الكثرة والنماء وهي مرادفة للتنمية.
4. التربية[19]: قال تعالي:(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)[20] والتربية تعني التنمية وتتعلق بالقوى الجسمية والعقلية والخلقية.
5. البناء[21] : لقوله تعالي :(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ) [22] والبناء لغة التأسيس والاكتناز والامتلاء ، بذا يصبح هذا اللفظ مرادفا للتنمية.

6. التبريك [23] : قال تعالي:(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) [24] والبركة والتبريك لغةً الزيادة والنماء والسعادة والخير وبذلك يتضح أنه مرادف للتنمية.
7. الإستعمار[25] : قوله تعالي :(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) [26] الإستعمار من العمارة والتعمير»والتاء والسين» تفيد الطلب وهو طلب العمارة ، والعمارة والتعمير هما مرادفان للتنمية بل هو التنية بعينها .

وهناك تعريفات إصطلاحية للتنمية الإسلامية منها :

1. « إنها عملية إستثمار وتطوير قدرات الأمة وإمكاناتها المادية والإنسانية للوصول بأوضاع الامة الإسلامية إلي مستوي التفوق والقدرة علي قيادة البشرية»[27] .
2. «التنمية الشاملة هي مجموعة الإجراءات المنطلقة من اسس فكرية تعكس واقع المجتمع المسلم وتراثه وعقيدته وتتخذ ضمن إستراتيجية شاملة تستهدف إحداث تغيرات كمية وكيفية موجبة ومتوازنة في كافة قطاعات المجتمع ، بما يساعد علي زيادة درجة المقدرة الإبداعية والكفاءة الإنتاجية والمشاركة الإيجابية لكافة المواطنين بما يجعل المجتمع يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في المرحلة الأولي والمشاركة الحضارية الفعالة علي مختلف المستويات في مرحلته اللاحقة»[28]
3. « التنمية عملية عقائدية فهي جزء من العقيدة الإسلامية التي قضت بإستخلاف الله للإنسان في الأرض ، ويتطلب واجب الخلافة تنفيذ أوامر الله في شتي المجالات المأمور بها الإنسان»[29].

أهمية البنية التحتية

إن البنية التحتية Infrastructure هي المشروعات التي تقدم الخدمات لكل القطاعات الإقتصادية في لحظة واحدة ويستفيد منها قطاع الأعمال والقطاع العام لأي دولة بصورة كبيرة وواضحة في زيادة الناتج القومي الإجمالي للمجتمع (GNP) وأيضاً يستفيد منها القطاع العائلي في تحقيق الاستقرار الإجتماعي .

«وعادة ماتتدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة وبين الحاجات الإجتماعية (المرافق والبنية التحتية) من جهة أخري ، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برامج عمل مستقبلية لضمان إتجاه تحريك الإقتصاد «[30].

«ومن عناصر الإستراتيجية الجديدة هناك إعتبارات منهجية مهمة يجب أن تؤخذ في الإعتبار بشأن مبررات وأهداف التركيز علي قيام المرافق العامة (البنية التحتية) بقصد عملية التحول وتدخل الدولة لحفز المستثمرين ودفعهم إلي مصالحهم في تعظيم أرباحهم «[31].

« ومن العوامل الإقتصادية الرئيسة التي لها دور في تحديد العرض والطلب وتحديد مستوي الأسعار ، هو توسع الدولة في إنشاء رأس المال الإجتماعي مثل التوسع في إنشاء طرق المواصلات

والكهرباء والمياه وتحسين المرافق العامة «[32].ولقد اختلفت المفاهيم والنظريات الإقتصادية منذ العصرالكلاسيكي)و(النيوكلاسيكي) في تعريف رأس المال الإجتماعي , إذ كان يقوم رأس المال الإجتماعي علي مبدأ الحرية الإقتصادية . ولكن ظاهرة الكساد العظيم وإفراز البطالة كنتيجة لها أدى لظهور النظرية الحديثة التي نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، فعرف رأس المال الإجتماعي بالمشروعات التي يحتاج إليها المجتمع بكل قطاعاته وأنشطته الإقتصادية ويتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً وقلة العائد علي هذه الأموال وطول فترة إسترداد رأس المال مما يدفع المستثمرين للإحجام عن الدخول فيها وهي مثل :

شق القنوات - تعبيد الطرق - تشييد خطوط السكة حديد - استنباط الطاقة - إقامة السدود والخزانات - بناء المرافق العامة .

«وللتعرف أكثر يمكننا قياس مدي إنتاجية النشاط الحكومي (رأس المال الاجتماعي) بالدراسة التالية [33]:

« لقد جرت هناك محاولات عديدة لقياس مدى إنتاجية النشاط الحكومي في دول إقتصاد السوق وتوصلت هذه المحاولات إلي نتائج متضاربة بشأن إنتاجية هذا النشاط ، فقد حاولت إحدى الدراسات قياس اثر رأس المال الاجتماعي (خاصة البنية التحتية) على الناتج الصناعي الخاص في 48 ولاية أمريكية عبر الفترة 1969 - 1986 وقامت هذه الدراسة بتقدير دالة إنتاج مستخدمة الناتج الصناعي الخاص كمتغير تابع والعمالة الخاصة ورأس المال الخاص ، ورأس المال الإجتماعي كمتغيرات تفسيرية وخلصت الدراسة إلي أن مرونة الناتج الصناعي الخاص لرأس المال الإجتماعي في الولايات المتحدة لا تختلف جوهريا عن الصفر. وتفسير هذه النتيجة لا يعني أن البنية التحتية غير هامة وأنها لا تؤثر على المستوى الصناعي في الولايات المتحدة وإنما يعني أن رأس المال الإجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلي مرحلة متقدمة بحيث أن الإلتفات إليه لم يعد هو العامل الأساسي في زيادة الناتج الصناعي الخاص . ولكن أصبح الدور الأساس في النمو موكول لكل من رأس المال الخاص والعمل الخاص اللذان أثبتت الدراسة أنهما يؤثران تأثيراً جوهرياً علي الناتج الصناعي «.

«ويؤكد جميع الإقتصاديين علي الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ويتم من خلال عملية الإستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار ويمكن أن تتم في البنية التحتية مثل حدمات النقل والإتصالات وتوليد الطاقة «[34].

« ولقد حاولت دراسة أخرى أن تجيب على سؤال محدد طرحته منذ البداية :

هل الأنشطة الحكومية منتجة؟. وللإجابة علي هذا السؤال إختبرت هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي الرأسمالي (البنية التحتية) والجاري علي إنتاج القطاع الخاص غير الزراعي في 48 ولاية أمريكية خلال-1970 1986 وقامت الدراسة بتقرير دالة إنتاج للقطاع غير الزراعي الأمريكي الخاص مستخدمة رأس المال الخاص , والعمالة الخاصة , ورأس المال الإجتماعي (الإنفاق الحكومي

على الطرق والصرف الصحي وغيرها) والإنفاق الحكومي الجاري كمتغيرات تفسيرية . ولقد انتهت الدراسة إلى أن رأس المال الإجتماعي إنتاجيته سالبة في تأثيره على القطاع غير الزراعي الخاص , وان النوع الوحيد المنتج في الخدمات الحكومية الجارية هو الخدمات التعليمية وتفسير هذه النتيجة هو أنه كان هناك إسراف في إقامة البنية التحتية في الولايات الأمريكية المتحدة (over provision) مما أدى لسوء تخصيص الموارد . فلو تم تحويل جزء من المبالغ المنفقة على البنية التحتية إلي الاستثمار في القطاع الخاص لما نقص الناتج غير الزراعي الخاص وإنما ربما ازداد . وهذا يشير إلي وجود طاقة عاطلة بالبنية التحتية كما أشارت الدراسة إلي أن الإفراط في استثمار البنية التحتية ينصرف علي الجانب الكمي فقط وان هناك استهانة بالنوعية . وربما تتحول الإنتاجية السالبة لرأس المال الاجتماعي إلي إنتاجية موجهة إذا تم تحويل التوسع الأفقي فيها إلي توسع رأسي يركز على تحسين النوعية «[35].

البنيات الأساسية:

مفهوم البنيات الأساسية :Infrastrucutre

«البنية الأساسية مصطلح عام يقصد به مختلف المرافق والتشييدات العامة التى يقع إنشاؤها بهدف تلبية حاجيات الإنسان الأساسية ، فيستقلها في تأمين مجموعة من الخدمات والأنشطة المتلائمة مع خصوصيات تلك المرافق . فالطرقات والجسور والمطارات والسكك الحديدية والموانى، تعد أمثلة تقليدية للبنية الأساسية فتلبى حاجة الإنسان الأساسية للنقل والتنقل . وذلك فضلاً عما تشكله من ركيزة لبناء قطاعات وأنشطة عديدة مثل التجارة والسياحة والشحن وغيرها . وينسحب هذا القول ذاته على أنماط أخرى من البنية الأساسية كشبكات الكهرباء وشبكات التصريف الصحى والعديد من المنشئات الرئيسية الاخرى في المدن والقرى ، أو كالخزانات التى توفر امكانية حفظ المواد الأساسية وتخزينها مثل المياه والوقود.

أما بخصوص تكنولوجيا المعلومات والإتصال ، فأن مصطلح البنية الأساسية يشير في تعريفة التقليدي إلي شبكات الإتصالات التى توفر خدمة الهاتف الثابت التى تلبى حاجة أساسية لدى الإنسان آلا وهى إتصاله بأخيه الانسان عن بعد . وتعتبر شبكة الإنترنت الدعامة الأساسية التى أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة لبناء مجتمعات المعلومات والمعرفة . وتحتل مكانة كبرى ، مساحة وحجماً.

فهى تغطى حالياً جميع بلدان العالم تقريباً ، وتربط بين ما يفوق 200 ألف شبكة موزعة في شتى أنحاء البسيطة ، . وتعتبر البنية الأساسية للإتصالات عاملا محوريا لبناء مجتمع معلومات قادر على تحقيق النفاذ إلي ذلك الزاد المعرفي العالمى والمشاركة في إثرائه وإستخدامه لبلوغ أهداف التنمية وترقية عيش الأفراد والمجتمعات والشعوب. لذلك من المهم أن تحرص البلدان ، في كل مكان على أرساء بنية أساسية للإتصالات مدروسة ومتكيفة مع الظروف الجغرافية والإجتماعية المحلية وتعتمد مختلف التقنيات المتاحة بشكل يوفر مايعرف بالنطاق العريض أو المدى الواسع، قادراً على إستيعاب تدفق معلومات مختلفة الأحجام والأنواع ، في أسرع وقت

وبتكلفة معقولة»[36]. ويمكن تعريف مصطلح البنية الأساسية « بأنه المظلة المعدة لعدة أنشطة يطلق عليها بصفة جماعية تعبير رأس المال الإجتماعي الثابت «[37]. وتتضمن هذه الأنشطة وفق هذا التعريف المجالات والمرافق التإلية :-

أولاً : الكهرباء ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وإمدادات الطاقة والمياه ، والمرافق الصحية والتعليمية .

ثانياً : - الطرق والسدود والجسور وقنوات الرى والصرف .

ثالثاً : خدمات النقل الأخرى: السكك الحديدية والموانئ البحرية والممرات والمجارى المائية والمطارات .

رابعاً : الخدمات الحيوية الاخرى : المناطق الحرة والنفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات .

الأهمية الإقتصادية للبنية الأساسية :

«تعتبر البنية الأساسية هى المشروعات التى تقدم الخدمات لكل القطاعات الإقتصادية في لحظة واحدة ويستفيد منها قطاع الأعمال بصورة كبيرة وواضحة في زيادة الناتج القومي الإجمإلي للمجتمع (G.N.P) ، وأيضاً يستفيد منها القطاع العائلي في تحقيق الإستقرار. ولقد اختلفت المفاهيم والنظريات الإقتصادية منذ العصر الكلاسيكي والنيوكلاسيكى في تعريف رأس المال الإجتماعى إذ كان يقوم رأس المال الاجتماعى مبدأ الحرية الإقتصادية . ولكن ظاهرة الكساد العظيم وإفراز البطالة كنتيجة لها أدى لظهور النظرية الحديثة التى نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادى فعرف رأس المال الإجتماعى بالمشروعات التى يحتاج إليها المجتمع بكل قطاعاته وأنشطته الإقتصادية ويتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً وقلة العائد على هذه الأموال وطول فترة إسترداد رأس المال مما يدفع المستثمرين للإحجام عن الدخول فيها وهى مثل:

شق القنوات ، تعبيد الطرق ، تشييد خطوط السكك الحديدية ، إستنباط الطاقة ، إقامة السدود ، الخزانات ، بناء المرافق العامة . ومن المعلوم أن الحكومات تقدم التمويل اللازم لتحسين البنية التحتية. وهي تتمثب في: خدمات النقل بمختلف أنماطها، وخدمات تزويد المياه، وخدمات الطافة والاتصالات والصحة والسياحة.

تطوير خدمات البنية التحتية :

« تمثل البنية التحتية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع أنشطة الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة . وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية حضارية في المجتمع . وهذه الحقيقة تؤكدها الدراسات والأبحاث القديمة والحديثة ، كما تؤكدها الرؤية الواقعية الراشدة لما تؤدي إليه خدمات البنية التحتية من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد . وقد أوضحت معظم الدراسات التأثير الإيجابي لتوفر خدمات البنية التحتية وخصوصاً الاتصالات والطرق . فليس من المصادفة أن تكون الصين وسنغافورة وماليزيا وتايلاند ، والتي إستثمرت جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي الإجمالي في تطوير خدمات البنية التحتية ، في مصاف أفضل الدول أداءَ بين إقتصاديات العالم اليوم ، ولما لخدمات البنية التحتية من أهمية في تحقيق التنمية

المستدامة ، فمن الملاحظ أن معظم دول العالم المتقدم تتنافس في الاستثمارات في مجالاتها المختلفة، حيث تنفق الدول على بناء البنية التحتية وتحسينها وتطويرها وصيانتها وإعادة تأهيلها، وتعلق الدول المتقدمة على ذلك أهمية كبرى كوسيلة لتطوير الإقتصاد الوطني وزيادة كفاءة الإنتاج الصناعي «[38]. ونلاحظ أن كثيرا من الدول النامية قد سارت في ذلك الإتجاه لأنه الطريق الي التنمية.» وتشكل مشروعات البنية التحتية لأي بلد ركيزة أساسية من ركائز التنمية بها كما إنها عامل مهم في تقديم الخدمات الإجتماعية والثقافية والتنموية والإقتصادية للمجتمع لإمكانية القفز إلي مجتمع المعرفة والرقي والفضيلة الذي يشارك فيه الجميع من خلال منهج علمي للبحث الإجتماعي والرصد والمتابعة والتخطيط الدقيق .

ومن الناحية التاريخية فإن الإستعمار البريطاني للسودان في الحقبة قبل الأخيرة من القرن الثامن عشر حاول إنشاء عدد من مشاريع البنية التحتية فقامت حكومة اللورد كتشنر بإنشاء خطوط السكك الحديدية عام 1889م بهدف خدمة المجهود الحربي آنذاك والتي بدأت من وادي حلفا شمالاً لتكتمل باقي الخطوط تباعاً ، فنجدها وصلت إلي مدينة نيالا غرباً والي مدينة واو جنوباً والدمازين في الجنوب الشرقي ومدينة بورتسودان شرقاً واستجلبت القاطرات وعربات الركاب التي ساعدت في نقل الجمهور وترحيل المحصولات الإنتاجية للبلاد . ومن ثم قام المستعمر بإنشاء مشروع الجزيرة لزراعة القطن توطئة لإرساله إلي بريطانيا حيث مصانع الغزل والنسيج «().

« ولذلك أنشأت الحكومة البريطانية آنذاك خزان سنار عام 1925م بغرض مد مشروع الجزيرة بالمياه عن طريق الري الإنسيابي وأيضاً لتوليد الطاقة الكهربائية التي أفتتحت محطتها في عام 1962م . كذلك قام المستعمر بإنشاء ميناء بورتسودان علي البحر الأحمر وتأسيس مصلحة البريد والبرق والمواصلات والبدء في تشييد خزان الروصيرص لحماية البلاد من الفيضانات وتخزين المياه للإستفادة منها في توليد الكهرباء . ومن بعد ذلك واصلت الحكومات الوطنية إنشاء وتأسيس مشروعات البنية التحتية الخدمية المتمثلة في تأسيس المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والكهرباء والطرق والكباري والخطوط الجوية والبحرية . وقد تنبهت الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب أوروبا واليابان ولحقت بهم مؤخراً كل من ماليزيا وأستراليا والصين وكوريا الجنوبية ، لأهمية تطوير خدمات البنية التحتية الوطنية حيث نجحت تلك الدول باللحاق بركب التنمية الحديث بإستمرار التخطيط والتطوير والتمويل لتشييد البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها بكفاءة، الأمر الذي وضعها في مصاف الدول المتقدمة «[39].

«وتبعاً لذلك أنشئت في الأقطار الرأسمالية هيئات خاصة لتنظيم الإقتصاد بأسره مثل لجنة التخطيط العام والبنية التحتية في فرنسا ومكتب التخطيط المركزي للبنيات التحتية في هولندا ، ومجلس التنمية القومي في بريطانيا ، وأصبحت جزءً من الجهاز الإداري الحكومي ويكمن عملها في تأسيس وتأهيل البنية التحتية «[40].

« وفي رأي الباحث إن أبرز ما يدل على أهمية الإستمرار في تخطيط خدمات البنية التحتية وتطويرها وتمويلها وتنفيذها ما توصل إليه البنك الدولي ، فيما يخص ضرورة إستمرار تنمية قطاعات

الخدمات المختلفة وأثرها على حركة الإقتصاد الوطني . والتي يمكن تلخيصها فيما يلي [41]:

1. يساعد توفر تجهيزات البنية التحتية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مباشرة من خلال زيادة فعالية وإنتاجية رأس المال ، ويتم ذلك بزيادة جاذبية المنطقة التي تخدمها هذه التجهيزات التي تعمل في الوقت نفسه على تنشيط وإنعاش سوق البناء والتشييد .
2. يؤدي توسيع شبكة خدمات البنية التحتية إلى نمو الإقتصاد الوطني وزيادة الفعالية المالية وتطور الهيكل الإجتماعي وخصوصاً نمو المراكز الحضرية والمناطق الأخرى المرتبطة بعضها البعض .
3. يمكن أن تؤدي الصيانة غير الكافية لتجهيزات البنية التحتية إلى زيادة تكاليف الإنتاج، كما يمكن أن تؤدي إلى إنهيار الأنشطة الإقتصادية في حالة تفاقم نقص الصيانة .
4. كما إن الإستثمارات الإستراتيجية طويلة المدى في تخطيط خدمات البنية التحتية وتطويرها وتمويلها وتشييدها وتشغيلها وصيانتها بكفاءة مستمرة ، يعد مطلب إقتصادي أساسي لنمو الإقتصاد الوطني .
5. كما إن التوسع في إستخدام التقنية المتقدمة وتوفير قاعدة معلومات متطورة يعمل على زيادة الإسهام الإيجابي في تطوير خدمات البنية التحتية ورفع كفاءة أدائها ويؤدي إلى نمو الإقتصاد الوطني .

« ويري الإقتصاديون أن البنية التحتية هي مشروعات عامة للمجتمع ، تشمل شبكة المواصلات والقوي المحركة ومحطات خدمات المياه والمدارس والمشافي . حيث تحظي بحوالي 40 % من جملة التراكم الرأس مالي في الدول المتقدمة ولذلك ينصح هولاء الإقتصاديين الدول النامية بتخصيص هذه النسبة لإقامة مثل هذه المشروعات الحيوية ، والتي يمكن بها نهضة الإقتصاد حال توفرها »[42].

« ويعد التخطيط لقيام مشروعات بنية تحتية خياراً إستراتيجياً للدول النامية التي تسعي لتخليص إقتصادياتها وإجتماعياتها من العيوب ، ورفع مستوي المعيشة وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها وذلك من خلال إنشاء البنية التحتية والتجهيزات والمرافق الضرورية كنقطة إنطلاق ضرورية لبدء المسيرة التنموية وترشيد إستغلال الموارد الإقتصادية »[43].

«ويمكن القول بأن ضرورة التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي لمشروعات البنية التحتية كآلية لتحقيق التقدم والتنمية ، تبدو واضحة من أجل تجنب سلبيات الإقتصاد المعتمد علي التطور التلقائي للبنية التحتية المحفزة للإستثمار وتحقيق الإستخدام الأمثل لجميع الموارد في المجتمع لصالح تطوره »[44].

«كما يقصد بالتنمية التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من إقتصادية وسياسية وإجتماعية وفكرية وتنظيمية ، مثل تأسيس مشروعات البنية التحتية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع »[45].

« ويجيئ التنبؤ بالطلب علي الإستثمار له دور مهم في خطيط وتأسيس مشروعات البنية

التحتية ، لأن المبيعات هي المورد الأساسي لإيرادات المشروع الإستثماري كما أنها المحدد الأساسي لكمية الإنتاج الواجب إنتاجها أو تقديمها للمستهلك أو التصدير إلي الأسواق الحارجية «[46].ويهدف متابعة مدي كفاءة التطوير المؤسسي والتنظيمي في ملاحقة التطورات المنهجية لتخطيط وتأسيس البنية التحتية . ولقد أعتمدت بلدان كثيرة تخطيط البنية الإقتصادية والإجتماعية ، كخطط أولي»[47]

« وعادة ماتقوم الدولة بإنفاق أموالها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع . ويلاحظ عادة أن نفقات الحكومة من الميزانيات العامة توجه لتحقيق الخدمات العامة دون ما إنتظار لعائد معين مقابل الخدمات فتكون مجالات الصرف في :

الحفاظ علي كيان الدولة وأمنها وزيادة الدخل القومي والثروة الحقيقية للمجتمع والحد من التقلبات الإقتصادية التي تعيق التقدم الإقتصادي للدولة ونشر خدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء وبنيات النقل والطرق والسكة حديد وكذلك تحسين مستوي المرافق العامة «[48].

«كما أن رأس المال الثابت هوعبارة عن المباني والألات والقنوات والمخزون من المواد الأولية ,غيرها ، تسعي الحكومات لإنشائها «[49]. ويجيئ الإهتمام بالمرافق الحيوية للخدمات الأساسية التي يحتاجها الإنسان كتطور مهم لقيادة المجتمع . خاصة تلك التي تساهم في خلق الوعي وتأمين حياة الناس ، مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء .

« بحيث يعتبر قطاعي التعليم والصحة من العوامل الأساسية التي تقف وراء عملية الإنتماء المتجدد ذاتياً . لأنها تؤدي إلي إحداث تغييرات أساسية في مواقف ورؤية الأفراد في المجتمع حيث تسهم في القضاء علي الأمية والإهتمام الكافئ بمشكلة الإنفجار السكاني والقضاء علي الأمراض وتفشي العافية والثقافة الصحية «[50].

« وعادة تؤخذ المنافع من تنمية الكهرباء المائية علي أنها الوفورات في التكاليف بالمقارنة بالمصدر البديل للطاقة والأكثر إقتصادياً . وفي نظام مائي بخاري مختلط فإن البديل البخاري المفترض للمائي لمقابلة متطلبات أقصي الإنتاج سوف تنتج الطاقة عند مستويات مادون الذروة الإنتاجية بطريقة إقتصادية أكثر من المصانع الموجودة والأقدم والأقل تكلفة «[51] وتعتبر الطاقة الكهربائية مهمة لكل العمليات الصناعية والزراعية كما حوجتها لخدمات الإنسان اليومية .«ولقطاع النقل دورً مهمٌ كقطاع رائد في مجال الخدمات وذو أهمية إقتصادية وله القدرة في إستحثاث فعاليات القطاعات الأخري في إطار التشابكات الهيكلية . وتوليد الناتج القومي وتوفير فرص العمالة وإستتباب الإستثمارات الربحية وتوسيع آفاق العلاقات الإقتصادية الدولية وإستغلال الموارد والإمدادات العمرانية والتوسع والتوطين الزراعي ودعم البنية التحتية وإعمار المناطق النائية وتنشيط السياحة ونقل السلع والركاب وتعظيم المنافع بما يتواكب مع النظام «[52].«وتعتبر وسائل النقل من أهم مجالات البنية التحتية للخدمات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في التنمية في كل مراحلها ومجالاتها السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية . حيث أنها عامل في بناء النسيج الإجتماعي والثقافي الذي يؤدي إلي نهضة البلاد ورفاهية الشعب . كما تعتبر ذات دورٌ مهمٌ في الإقتصاد لأنها تساعد في ربط أنحاء البلاد بالعالم الخارجي «[53].

إن هذه المشروعات في تشييدها لابد من توفير التمويل اللازم لها ، فهنا تكمن أهمية

المصارف المالية كبنية مهمة في التوفير والتأمين والحفاظ علي الثروة .

« إذ تقوم المصارف بدور جوهري في الحياة الإقتصادية المعاصرة وتلقي في أكثر بلاد العالم تنظيما قانونياً شاملاً ، بحيث يجعلها آداة فعالة في النهوض بتلك البلاد من مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية وتعتبر الأعمال الإستثمارية من أهم الأعمال التي تباشرها المصارف ، وتؤدى عن طريق هذه الوظيفة خدمة جوهرية للإقتصاد القومي . ومن المعروف أن المصارف تعمل علي إجتذاب الودائع والمدخرات حتي تكون في مركز مالي يمكنها من ان تنزل الي ساحة الإستثمار لتستثمر أموالها . إما في أوجه الإقراض البحتة ، وإما بالبحث عن أوجة إستثمار أخري ، كتوظيفها في أسهم الشركات المساهمة ، الصناعية والتجارية والمالية والعقارية ، أو الإشتراك في تأسيس الشركات والإكتتاب في جزء ، قل أو كثر من رأس مال . وهو ما يجعل المصرف في هذه الحالة يقوم بمهمة الشركات التي تسمي بالشركات القابضة »[54].

«ومن هنا يبدو واضحاً وجلياً بالدور الذي يباشره المصرف المودعي من ناحية ، ومع المستثمرين من ناحية اخري وهو دور وسيط بين رأس المال والعمل وهذه حقيقة دوره من الناحية الاقتصادية »[55].

الخاتمة:

هذه الدراسة تناولت مفهوم التنمية التي تتم عبر التخطيط وتتسم بأنها عملية مشاركة إيجابية من كافة أفراد المجتمع . ويمكن بها توحيد جهود الشعب والحكومة لتحسين الأحوال المعيشية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . وبالتالي يخطط للمشروعات التنموية الهادفة.

كما يتضح أن مفهوم السلام وتحقيقه قد أصبح ضرورة أساسية لبناء مجتمع سليم ومعافي، وأن المجهودات التي تبذل في الدول لتحقيقه كفيلة بأن تحدث حراكاً ونشاطاً لخلق التنمية الشاملة. كما تطرقت للبنيات التحتية وحددت نشاطها بأعتبارها من ثمرات نشر السلام .

وقد توصلت إلي :

النتائج :

1. إن تنفيذ السياسات الإقتصادية والإجتماعية هي التى أدت إلي تحسين في المؤشرات الإقتصادية الكلية ، والاجتماعية .
2. ظهور زيادة في الانتاج وتحسين الإنتاجية لتعزيزالامن الغذائي وتشجيع الإستثمار خاصة في مجال الصادرات المحلية .
3. توجيه إستثمارات الدولة نحو البنيات الأساسية (البترول ، الطرق ، الرى ، الكهرباء) ومشروعات التنمية الإجتماعية وبرامج الدعم الإجتماعى.
4. تحسن الميزان التجاري بدخول صادرات البترول ومشتقاته ضمن الصادرات القومية نتيجة الإستمرار في تحسين البنية الإقتصادية لزيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد الوطنى.
5. غرق السودان في نزاع مسلح منذ حصوله على الاستقلال في العام 1956م، كانت خصماً علي التنمية.

التوصيات :

1. تنفيذ إصلاحات هيكلية (قانونية ومالية واجرائية) تؤدي الي زيادة الانتاج وتشجيع الإستثمارات ، والصادرات وترشيد وتنمية الموارد وتحسين الأوضاع المعيشية .
2. العمل علي معالجة مشاكل القطاع الزراعى من حيث التمويل الإنتاجى ورفع العبء الضرائبى . وتعبئة الطاقات النتاجية .
3. إستمرار مقابلة متطلبات إيقاف الحرب وإحلال السلام والوفاق والإنتقال من مرحلة الإغاثة إلي مرحلة الإعمار والتنمية .
4. العمل علي وقف الحرب وتحقيق السلام لمواصلة عمليات التنمية .

الهوامش:

(1) كمال موسي ، مفاهيم ومداخل في تنمية المجتمع ، الخرطوم ، ورقة عمل 2000م ، ص 1،2.

(2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط ،ج2 ، دار الجيل ، بيروت ، 817 هـ ، ص 956 ، مادة «نما».

(3) جمال محمد أحمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص 39-40 .

(4) ويلبر شرام ، مرجع سابق، ص29.

(5) ويلبر شرام ، مرجع سابق ، ص29

(6) محمد سيد محمد، الاعلام والتنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979م ، ص 21.

(7) ويلبر شرام ، مرجع سابق ، ص30

(8) ويلبر شرام ، مرجع سابق ، ص30

(9) جماع أحمد جماع ، سنار ، الأعلام التنموى في ضوء الإسلام ، جامعة امدرمان الإسلامية ، 2001م، ص155 .

(10) ويلبر شرام ، مرجع سابق .ص 31

(11) سورة الإسراء – الأية (70)

(12) محمد شريف بشير، مرجع سابق .

(13) جد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،مرجع سابق ، مادة زكا ، ص341

(14) سورة الشمس الايات 7-10.

(15) سورة التوبة الاية 103.

(16) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ،مرجع سابق ، مادة بنت ص164

(17) سورة آل عمران ، الآية 37

(18) سورة الأعراف، الآية 69.

(19) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، مرجع سابق، مادة «ربا» ، ص333

(20) سورة الأسراء الاية 24.

(12) ابراهيم مدكور ، المعجم الوسيط ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار عمران ، القاهرة ، 1980م، مادة «بنى» ، ص 74 .

(22) سورة الصف ، الآية 4

(32) قنديل عبدالفتاح ، إقتصاديات التخطيط ، دار النهضة العربية ، القاهرة1982م ، ص23

(24) سعيد النجار ، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، دار الشرق 1991م ، ص30

(25) محمد خليل برعي ، علي حافظ : مقدمة في النظرية الإقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1991م ، ص106

(26) عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية،الأسكندرية2003/2002م، ص-203
(27) سعيد النجار ، مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر ، الأردن 2007، ص135
(28) عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص204
(29) عبد المجيد ميلاد ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال: جريدة الصباح ، الكويت ، ج أ ،2005/9/24م. ص9-9 .
(30) وزارة المإلية ، دولة الامارات العربية ، قضايا إقتصادية ، النشرة الإقتصادية ،العدد 14 ، يوليو2003م ، ص3.
(31) منتدى الرياض الاقتصادي ، مرجع سابق ص6. -
(32) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، هيكل الاقتصاد السوداني، النشرة الاقتصادية اليومية، 2006/9/28م، ص 12، -1
(33) وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، مرجع سابق ص12
(34) عزيز محمد ، التخطيط الإقتصادي الشامل ، جامعة قاريونس ، بنغازي 1407هـ ، ص23
(35) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ، مرجع سابق ، ص 13 -3
(36) محمد علي الليثي ، التنمية الإقتصادية ، مفهومها – نظرياتها – سياساتها ، الدار الجامعية للنشر ، الأسكندرية 2004م ، ص224
(37) مسعود مجيد ، التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ، دار الشباب للنشر ، قبرص 1987م ، ص7
(83) كريم كريمة : التخطيط العيني والمالي للإقتصاد القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1978ن، ص19
(39) الحبيب فائز : مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الرياض1421هـ ، ص478-480
(40) عبدالعظيم سليمان المهل : مبادئ علم الإقتصاد ، دار الأنوار للطباعة والنشر ، دمشق2003م، ص156
(41) رزق أحمد عبدالرحيم : التخطيط الإقتصادي ، النظرية ، الأساليب ،الطبعة الثالثة ، جامعة الزقازيق ، القاهرة ، ص45
(42) عثمان إبراهيم السيد : الإقتصاد السوداني ، الطبعة الثانية يناير2003 ، ص98 3-
(34) أحمد جامع : النظرية الإقتصادية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1976م ن ص89
(44) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي ، التنمية الإقتصادية ، الأسكندرية 2004م ، ص139-140
(45) انطوني فيشر : اقتصاديات الموارد والبيئة ، ترجمة ، عبدالمنعم ابراهيم ، أحمد يوسف ، مراجعة، سرور علي ، تقديم ، خالد بن عبدالله ، السعودية ، دار المريخ للنشر ، الرياض1423هـ/2002م، ص159

(46) حمد سليمان المشوفي ، إقتصاديات النقل والمواصلات ، دار الفكر العربي ، القاهرة2003م ، ص141-151 -

(74) عثمان خضر بابكر ، الإتصالات في السودان وأثرها علي النمو الإقتصادي ، الخرطوم 1985 ، ص23 [1]-

(84) محمد صلاح محمد الصاوي ، مشكلة الإستثمار في البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولي ، دارالقضاء للنشر ، المنصورة1990 ، ص111

(49) محمد صلاح محمد الصاوي،المصدر السابق ، ص111

(50) ابراهيم مدكور ،مرجع سابق مادة «برك» ، ص 52.

(51) ورة فصلت الآية 10

(52) ابراهيم مدكور ، مرجع سابق مادة «عمر» ، ص 626.

(53) سورة هود الآية 61

(54) التنمية في الإسلام ، سلسلة مفاهيم اسلامية ، طبعة أولي ، مؤسسة البلاغ ، طهران ، 1995م ، ، ص 10 .

(55) محمد منير حجاب ، الاعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998م، ص 80.

(56) نعمت عبد اللطيف مشهور ، الزكاة « الاسس الشرعية والدور الانمائي والتوزيعي « الؤسسة الجامعية للدرأس ات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1993م ص107

المصادر والمراجع

أولاً : القرأن الكريم

ثانياً : الكتب العلمية والتقارير

(1) الأستراتيجية ربع القرنية ، لقطاع التوجيه والشئون الإجتماعية(2004-2028)

(2) الأستراتيجية ربع القرنية ، للقطاع الإقتصادى (2004-2028)

(3) ابراهيم مدكور ، المعجم الوسيط ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، دار عمران ، القاهرة ، 1980م

(4) أحمد وهبان ، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،ط3، 2000م.

(5) أحمد إبراهيم ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2001م

(6) التنمية في الإسلام ، سلسلة مفاهيم اسلامية ، طبعة أولي ، مؤسسة البلاغ ، طهران ، 1995م

(7) الإدارة العامة للإستثمار والصناعة ولاية سنار ، الخريطة الإستثمارية

(8) جمال محمد أحمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، مؤسسة الرسالة ، بيروت

(9) جماع أحمد جماع ، سنار ، الأعلام التنموى في ضوء الإسلام ، جامعة امدرمان الإسلامية ، 2001م

(10) كمال موسي حاج يوسف ، مفاهيم ومداخل في تنمية المجتمع ؛ الخرطوم ، ورقة عمل 2000م

(11) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط ،ج2 ، دار الجيل ، بيروت ، 817 ه

(12) محمد سيد محمد، الاعلام والتنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979م

(13) ميلاد ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال: جريدة الصباح ، الكويت ، ج أ ،2005/9/24م.

(14) محمد منير حجاب ، الاعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998م

(15) منصور خالد ، أهوال الحرب وطموحات السلام ، القاهرة ، دار تراث ، 2003م .

(16) عبد المجيد نعمت عبد اللطيف مشهور ، الزكاة « الاسس الشرعية والدور الانمائي والتوزيعي « الؤسسة الجامعية للدرأس ات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1993م

(17) عمر الخير ، دور المجتمع المدني في تعزيز السلام والحكم الراشد في السودان ، المركز السوداني للديمقراطية والتنمية ، 2016م

(18) عمرا ن محمود عبدالله ، جامعة امدرمان الإسلامية ، مقابلة ، 2006/8/15م ..

(19) وزارة المالية والإقتصاد الوطني: هيكل الإقتصاد السوداني ، النشرة الإقتصادية إليومية ، 2006/9/28م ، الأنترنت

(20) ويلبر شرام ، دور الاعلام في البلدان النامية ، الهيئة المصرية العامة للتإليف والنشر، القاهرة 1970م

رابعاً : النت

(1) وزارة الماليــة ، دولــة الامــارات العربيــة ، قضايــا إقتصاديــة ، النــشرة الإقتصاديــة ،العــدد 14 ، يوليــو2003م